تقـــرير

عن كتاب الفرقان

مرفوع

إلى حضرة صاحب الفضيلة

الأستاذ الأكبر شيخ الجامع الأزهر

« ربنا لا تزغ قلوبنا بعد إذ هديتنا
وهب لنا من لدنك رحمة إنك
أنت الوهاب » .

أصدر حضرة صاحب الفضيلة الأستاذ الأكبر الشيخ محمد مأمون الشناوى شيخ الجامع الأزهر قرارا بتأليف لجنة من حضرات أصحاب الفضيلة الأساتذة : الشيخ محمد محمد المدنى المفتش بالأزهر ، والشيخ محمد على النجار المدرس بكلية اللغة العربية ، والشيخ عبد الفتاح القاضى المدرس بمعهد القراءات — لبحث كتاب « الفرقان لابن الخطيب » الذى ألفه محمد محمد عبد اللطيف أفندى ، وإبداء الرأى فيه .

وقد وضعت اللجنة هذا التقرير ورفعته الى فضيلة الأستاذ الأكبر .

رمضان — ١٣٦٧ هـ

يوليو — ١٩٤٨ م

بسم الله الرحمن الرحيم

حضرة صاحب الفضيلة مولانا الأستاذ الأكبر شيخ الجامع الأزهر

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

أما بعد : فقد قمنا - تنفيذاً لأمر فضيلتكم - ببحث كتاب (الفرقان لابن الخطيب) الذى ألفه محمد محمد عبد اللطيف أفندى ، ومراجعة تقرير شيخ المقارىء عنه ؛ وقد عقدنا لذلك عدة جلسات ، وانتهينا إلى التقرير الآتى :

مقـــدمة

فى مثل هذه الأيام من العام الماضى تسامع الناس أن ناشئاً فى إحدى البيئات العلمية المدنية ، رمى القرآن بقول باطل ، واجترأ عليه بما لم يجترىء به أحد من قبل ؛ فزعم أن ما به من القصص ما هو إلا تمثيل وخيال لا حقيقة له ؛ ولم يقف فى ذلك عند قصة أو قصص بعينها ، ولكنه طرد هذا الشأن فى كل ماقصه القرآن الكريم ، سواء فى ذلك ما جاء عن الأنبياء والرسل والأمم ، وما جاء عن غيرهم ؛ ثم لم يقف عند القصص القرآنى ، بل طرد هذا الحكم — الحكم بالتخييل والتمثيل — على غيره مما جاء فى الكتاب الكريم من أوصاف ونسب ، ماضية كانت أو مستقبلة ، زاعماً أن القرآن ليس فيه ما يدل على أن حوادث هذه القصص تلتئم مع الواقع الفعلى أو لا تلتئم ، وأن هذه النسب والأوصاف تصدق أولا تصدق ، وإنما هو أسلوب قصد به غرس فكرة وراء ما تدل عليه الألفاظ بمعانيها اللغوية المعروفة ، أو مشايعة للواقع النفسى الذى كان سائداً عند المعاصرين استغلالا لمعلوماتهم وإن لم تكن صحيحة فى سبيل الدعوة التى جاء بها .

اجترأ هذا الناشىء على القول بهذه الفرية ، وأن يرمى بها أقدس ما يقدسه المسلمون ، وهو كتاب الله ، بما يزلزل عقيدة الناس فيه ، ويشككهم فى معانيه ومراميه . وقد أثار هذا العمل الجرىء ثائرة المؤمنين ، واستنكره كل ذى عقل وتبصر ، وتكاتف أهل الدين والدولة على درء شره وإطفاء فتنته .

واليوم — يا صاحب الفضيلة — ينبت نابت آخر ، فيجترىء على زعم باطل وفرية منكرة ، وهدفه الذى يرمى اليه هو هدف صاحبه من قبله : كتاب الله .

غير أنه لا يتحدث عن معانيه ومراميه ، ولكن عن رسمه وألفاظه وتلاوته ؛ فيشكك المسلمين فى ذلك كله ، ويوهمهم أن كتاب الله لم يكن موضع تحقيق ودقة فى كتابته وأدائه وروايته ، وأن ماتوارثوه من ذلك إن هو إلا خطأ وضلال مبين .

ومن العجيب أن صاحب الفرية الجديدة ، لم ينبت كسابقه فى محيط علمى ، ولم يعرف له أثر يدل على التفكير والبحث والرغبة فى معرفة الحق . ومع ذلك تعرض لشأن من أدق الشئون المتصلة بكتاب الله ، فألف ماسماه « الفرقان لابن الخطيب » . وفى هذه النسبة إيهام للقراء بأن هذا الكتاب لعالم قديم من علماء المسلمين يعرفه الناس بالدقة والبحث وشدة المعارضة وقوة التفكير . وقد اغتر بذلك فعلا كثير من القراء ، فاشتروا الكتاب على هذا الظن ، ثم تبين لهم أنه ليس لابن الخطيب ، وإنما هو لمحمد محمد عبد اللطيف افندى .

وإذا كان الكتاب كما يقولون : يقرأ من عنوانه ، فإن نسبة هذا الكتاب إلى جانب عنوانه ، أمارة على ما تنطوى عليه نفس كاتبه من رغبة فى الإيهام والتضليل .

* * *

وأول ما يجب أن نسجله عن هذا الكتاب ، أنه ليس بحثاً علمياً على الطريقة الاستدلالية التى تعتمد الدرس والموازنة ، والاستنتاج الصحيح ، وإنما هو كتاب تضمن مجموعة من الآراء المردودة ، والأقوال الباطلة فى روايتها أو معناها ،

والمذاهب البائدة التى لم يعدْ أحد من المسلمين يركن اليها أو يعبأ بها ، والتى ليس لها أن تنهض فى وجه ما يبطلها مستنداً إلى التواتر وإجماع المسلمين .

رأى المؤلف هذه الآراء المردودة مذكورة فى كتب العلماء الذين تعودوا تسجيل كل شىء يصل اليهم احتفاظا بناحية من نواحى التاريخ العلمى ، فحشدها فى كتابه مستدلا بها على ما يستحسنه فى رسم المصحف أو تلاوته دون أن يأتى بجديد من عنده ، اللهم إلا التهجم على مقام الأصحاب رضى الله عنهم ، وعلى القراء الذين نقلوا إلى المسلمين كتابهم نقلا متواترا بهيئاته وقراءاته فى ضبط وتحرودقة هى مضرب الأمثال ؛ وكأنما لم يكفه ذلك ، فصوّر المصحف المتواتر فى الأمة جيلا بعد جيل مزيجاً من الأخطاء الفاحشة ، والمناقضات المتباينة فى الهجاء والرسم ، تلك الأخطاء التى جاءت بها كتبته الأولى سقيمة الوضع غير محكمة الصنع (ص ٥٧) . كما خيل للقراء أن القراءات السبع المتواترة إنما جاءت من اختلاف رسم المصحف والتباس هذا الرسم على القراء (ص ١٢٣) إلى غير ذلك .

تحدث المؤلف فى كتابه عن عدة موضوعات ، ونحن نتكلم عن أهمها ، مبينين ما فى حديثه عنها من خطأ وزيف .

أولا — رسم المصحف

تناول المؤلف موضوع رسم المصحف بكثير من التخليط ، وقرر أنه يجب كتابته حسب القواعد الإملائية الحديثة ، وارتكب فى سبيل تبرير ذلك عدة أوزار ما كان ينبغى له أن يجترىء على ارتكابها

(١) منها أنه رمى الصحابة الذين كتبوا المصحف بالعجز والخطأ والضعف فى الرسم ، وصوّرهم للناس كتبة ضعفاء غير خبيرين بما يفعلون ، رسموا المصحف كما تأتّى لهم على غير هدى ، حتى وقعوا فى كثير من الأخطاء المتناقضة .

(٢) ومنها أنه عقد فصلا بعنوان : لحن الكتّاب فى المصحف ، زعم فيه أن بالمصحف لحنا ومخالفة للقواعد العربية ، ومثّل لذلك بقوله تعالى « إن هذان

لساحران » « والمقيمين الصلاة والمؤتون الزكاة » « إن الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون » « فأصدّق وأكن من الصالحين »

وقد ساق المؤلف فى ذلك روايات عن عائشة وسعيد بن جبير وأبان بن عثمان ، وكلها روايات مردودة أو ضعيفة . ليس لذى رأى أن يعارض بها ما ثبت بالتواتر جيلا بعد جيل إلى يومنا هذا ؛ وقد بين العلماء الأوجه الإعرابية لهذه الألفاظ وأمثالها ، كما بينوا المعانى البلاغية المستفادة منها .

وجاء فى هذا الفصل أيضا أن بالمصحف تغييرا فى الكلمات ، نتيجة تحريف الهجاء ؛ فمن ذلك « والذين يُؤتون ما آتوا » بدل « والذين يأتون ما أتوا » وقد علق المؤلف على ذلك بأن الأولى هى القراءة المشهورة ، وأن أحدا من القراء لم يورد القراءة الثانية مع وثوق روايتها عن عائشة ، وهى من هى فى قربها . وقد جهل أو تجاهل أن القراء الذين أجمعوا على قراءة « يؤتون ما آتوا » قد استندوا الى تلق من رسول الله صلى الله عليه وسلم ثابت بالتواتر ، وأن رواية عائشة هذه إن صحت فهى رواية آحاد لا يثبت بمثلها القرآن .

ومن ذلك « حتى تستأنسوا وتسلموا على أهلها » بدل حتى « تستأذنوا » و « أفلم ييأس الذين آمنوا » بدل « أفلم يتبين الذين آمنوا » و « وقضى ربك » بدل « ووصى ربك » وروى عن ابن عباس أنه قال فى « حتى تستأنسوا » : إنما هى خطأ من الكاتب ، وفى « أفلم ييأس » : أظن أن الكاتب قد كتبها وهو ناعس . وفى « وقضى ربك » أن الواو قد التزقت بالصاد ، كما روى فى الأخيرة عن الضحاك : إنما هى « ووصى ربك » ، وكذلك كانت تقرأ وتكتب ، فاستمد كاتبكم فاحتمل القلم مدادا كثيرا ، فالتزقت الواو بالصاد .

وروى عن ابن عباس أيضا أن الواو فى قوله تعالى « ولقد آتينا موسى وهرون الفرقان وضياء » زائدة ، ومكانها قوله تعالى « الذين قال لهم الناس إن الناس قد جمعوا لكم » يريد بذلك أن تقرأ : والذين قال لهم الناس .

وروى عنه أيضاً أنه كان يقرأ : مثل نور المؤمن كمشكاة ، بدل « مثل نوره كمشكاة » . ولا شك أن مثل هذه الروايات لا يعبأ بها ، وليس لها قيمة أمام تواتر

المصحف ، وأنه لم يكن المعول عليه فى رواية كلام الله هو الكتابة ، وإنما المعول عليه هو التلقى بالمشافهة .

وقد قال أبو حيان : إن من روى عن ابن عباس أنه قال ذلك ـ أى تستأذنوا بدل تستأنسوا ـ فهو طاعن فى الإسلام ملحد فى الدين ، وابن عباس برىء من هذا القول .

وأخرج ابن أبى حاتم وابن الأنبارى فى المصاحف ، وابن جرير وابن مردويه عن ابن عباس ، أنه فسّر تستأنسوا ، فقال : أى تستأذنوا ممن يملك الإذن من أصحابها ، يعنى أصحاب البيوت .

وإذن فهذا تفسير لا قراءة .

ويقول أبو حيان أيضا فى شأن ما روى عن ابن عباس من قراءة « أفلم يتبين » بدل « أفلم ييأس » : بل هو قول ملحد زنديق . وقال الزمخشرى « ونحن ممن لا يصدق هذا فى كتاب الله الذى لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه ، وكيف يخفى هذا حتى يبقى ثابتا بين دفتى الإمام (أى المصحف الإمام) ، وهو مصحف عثمان ، وكان متقلبا بين أيدى أولئك الأعلام المحتاطين لدين الله المهيمنين عليه ، لا يغفلون عن جلائله ودقائقه ، خصوصا عن القانون الذى إليه المرجع ، والقاعدة التى أقيم عليها البناء ، هذا والله فرية ما فيها مرية »

وقد استفاضت الروايات عن ابن عباس أنه كان يقرأ « ووصى ربك » . وفى هذا دليل على أن الرواية المنسوبة إليه من التصاق الواو بالصاد ، رواية ملفقة لا أصل لها . قال أبو حيان فى البحر : والمتواتر هو « وقضى » وهو المستفيض عن ابن عباس والحسن وقتادة بمعنى أمر ، وقال ابن مسعود وأصحابه بمعنى « وصى » .

هذا والقاعدة العامة فى مثل ذلك ، أن يقال بأن هذه الروايات مهما كان سندها صحيحا فإنها مخالفة للمتواتر القاطع ، ومعارض القاطع ساقط مردود .

ولا ينبغى لمسلم يحترم القرآن ويؤمن به ولا يداخله الريب فيه ، أن يسوق مثل هذه الأقوال المردودة ؛ فإن هذا من عمل أعداء الإسلام قديما ، وقد استغله أعداء

الإسلام حديثا من المستشرقين والمارقين ، طعنا فى أساس الدين ، وتوهينا لثقة المؤمنين بكتاب ربهم ، ودون ذلك خرط القتاد ، لو كانوا يعلمون .

ولا ندرى ماذا يريد المؤلف بسرد هذه الروايات وأمثالها فى كتابه : أيريد أن يطلب إلى المسلمين إصلاح كتابهم وتقويم لحنه ، فيكتبوا « والصابئين » « والمقيمين » « فأصدق وأكون » و « تستأذنوا وتسلموا » و « وصى ربك » و « يأتون ما أتوا » وأمثال ذلك على مقتضى الروايات التى ساقها ؟ أم يريد منهم أن يستمروا على ما فى المصحف مما تحكم عليه هذه الروايات بأنه خطأ من الكاتب أو لحن فى القواعد ؟ وكيف إذن يطمئن المؤمن الى كتاب ربه وقد داخله الشك فى نقله وروايته ؟ ثم ما علاقة هذا كله بوجوب كتابة القرآن بالرسم الحديث ، والفرض أن الإملاء الحديث ، والإملاء القديم ، فى مثل هذه الكلمات الملحونة أو المبدلة سواء !

لقد أساء المؤلف أيما إساءة فى هذا الفصل الى المسلمين فى أقدس ما يقدسونه ، ولم تفده هذه الإساءة فيما أراد إثباته أية فائدة علمية فى بحثه الذى هو بصدده من وجوب كتابة المصحف بالإملاء الحديث

ولو كان المؤلف فى إيراده أمثال هذه الروايات حسن النية منصفا للعلم والبحث ، لعلق عليها بما يفيد أنها روايات مردودة ، أو ذكر كلام العلماء عنها ، ولكنه يرويها ويعلق عليها فى هوامش كتابه بما يفيد رضاه عنها ، وميله إليها ، فى الوقت الذى يتنكر فيه لما تلقاه المسلمون بإجماع وتواتر وقبول . فيا لله للعلم والدرس والبحث !

(٣) وقد عقد المؤلف فصلا آخر بعنوان « ماغيّره الحجاج فى المصحف » يخرج منه القارىء بأن الحجّاج قد جاء الى مصحف عثمان فوجد فيه أخطاء فى مواضع عدتها اثنا عشر موضعا ، هى :

١ — لم يتسنه	وكانت فى المصحف « لم يتسن »		
٢ — شرعة ومنهاجا	«	«	« شريعة ومنهاجا »
٣ — يسيركم فى البر والبحر	«	«	« ينشركم »
٤ — أنا أنبئكم بتأويله	«	«	« آتيكم بتأويله »
٥ — سيقولون الله	«	«	« سيقولون لله » سورة المؤمنون ٨٧ ، ٨٩
٦ — سيقولون الله	«	«	« سيقولون لله »
٧ — من المخرجين	«	«	« من المرجومين » سورة الشعراء ١١٦ ، ١٦٧
٨ — من المرجومين	«	«	« من المخرجين »
٩ — معيشتهم	«	«	« معايشهم »
١٠ — غير آسن	«	«	« غير ياسن »
١١ — فالذين آمنوا منكم وأنفقوا	«	«	« فالذين آمنوا منكم واتقوا »
١٢ — وما هو على الغيب بضنين	«	«	« وما هو على الغيب بظنين »

ويلاحظ أن فى هذه المواضع التى يزعم أن الحجاج غيّرها مواضع تقرأ بالقراءتين ، ومواضع لم يقرأ أحد من القراء بها .

والقارىء يفهم من هذا أن مصحف عثمان ظل بهذه الأخطاء والمسلمون عنها ساكتون الى زمن الحجاج ، وهو زعم لا دليل عليه ، ولم يسنده المؤلف إلى أحد من القدماء أو المحدثين ، وإنما اكتفى بأن يسوقه هكذا بقوله « قد غير الحجاج فى المصحف الذى كتب فى عهد عثمان رضى الله عنه اثنا عشر موضعا [1] » ثم سردها كأن الأمر فى ذلك حقيقة مسلمة مشهورة لا يحتاج الى إسناد .

ونعود فنسأل : ما الذى يريده المؤلف من هذا كله ؟ إنه فى غير موضوعه الذى يدعو اليه من كتابة المصحف بالرسم الحديث ، وفيه ما فيه من محاولة تشكيك

(١) هكذا كتبها (اثنا عشر) .

المسلمين !. وقديما أرجف بعض أهل الإلحاد بمثل ماأرجف به ، وحاولوا تشكيك المسلمين فى كتاب ربهم ، ولكنهم باءوا بالفشل ، واستحقوا غضب الله .

حكى الإمام أبو بكر محمد بن القاسم بن بشار بن محمد الأنبارى ، قال : لم يزل أهل الفضل والعقل يعرفون من شرف القرآن وعلو منزلته ما يوجبه الحق والإنصاف والديانة ، وينفون عنه قول المبطلين ، وتمويه الملحدين ، وتحريف الزائغين ، حتى نبغ فى زماننا هذا زائغ زاغ عن الملة ، وهجم على الأمة بما يحاول به إبطال الشريعة التى لايزال الله يؤيدها ، ويثبت أسها ، وينمى فرعها ، ويحرسها من معايب أولى الحيف والجور ، ومكايد أهل العداوة والكفر ؛ فزعم أن المصحف الذى جمعه عثمان رضى الله عنه — باتفاق أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم على تصويبه فيما فعل — لا يشتمل على جميع القرآن ، وأن عثمان والصحابة رضى الله عنهم زادوا فى القرآن ما ليس فيه ، وأن المصحف الذى فى أيدينا اشتمل على تصحيف حروف مفسدة مغيرة ، وقال : لى أن أخالف مصحف عثمان كما خالفه أبو عمرو بن العلاء فقرأ « إن هذين » و « فأصدق وأكون » الخ ، ثم قال وفى قوله تعالى « إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون » دلالة على كفر هذا الإنسان ؛ لأن الله عز وجل قد حفظ القرآن من التغيير والتبديل والزيادة والنقصان ؛ وفى هذا الذى أتاه توطئة الطريق لأهل الإلحاد ليدخلوا فى القرآن ما يحلون به عرا الإسلام ، وينسبونه الى قوم كهؤلاء القوم الذين أحال هذا بالأباطيل عليهم ، وفيه إبطال الإجماع الذى به يحرس الإسلام ، وبثباته تقام الصلوات ، وتؤدى الزكوات ، وتتحرى المتعبدات . . . الخ » . انظر تفسير القرطبى جـ ١ ص ٨١ وما بعدها .

وبهذا يتبين أن للمؤلف فيما يزعمه ويردده سلفا ، ولكنه سلف غير صالح !

(٤) ومما يؤخذ على المؤلف أيضا : أنه بعد أن حكم على رسم المصحف العثمانى بأنه كان عن خطأ من كاتبه وقصور ، زعم أن العلماء الذين عللوا لرسم المصحف قد أتوا بتعليلات شاذة عقيمة ، وترهات كثيرة ، وتمحلات غير مقبولة ، وأنهم — مع هذا — وقفوا أمام بعض المتناقضات فى رسم المصحف حائرين مشدوهين

لم يستطيعوا أن يتحلوا لها عذرا ، أو يجيبوا عنها جوابا (ص ٥٨) ، وأن كل ما قيل فى الدفاع عن الرسم القديم والجدال حول صحته لا يخرج عن كونه لغوا وعبثا يجب أن تصان أفعال العقلاء وأقوالهم عنه (ص ٦٥) .

(٥) وقد عقد المؤلف فصلا بعنوان «التناقض الموجود فى رسم المصحف» ذكر فيه أن المصحف به كلمات من نوع واحد ولكنها كتبت على صور مختلفة مثل « لأ أذبحنه » و« لأعذبنه » كتبت الأولى بألف بعد لأ ، وكتبت الثانية بدون هذه الألف ، ومثل «وعتو» بدون ألف ، و « أتوا » ، و «دعوا» بالألف ، ومثل « من نبأى المرسلين » حيث كتبت بزيادة ياء بعد همزة « نبأ » فى حين أنها كتبت فى موضع آخر بدون هذه الياء، وهو قوله تعالى «من نبأ موسى» . ومن ذلك أيضا « قال » تكتب أحيانا بألف ، وأحيانا دون ألف ، ومثل ذلك « إحسانا » و « إصلاحا » الخ .

والمعروف أن علماء الرسم تتبعوا أمثال هذه المواضع وعللوا لها بما يعرف منه أن هذا مرجعه الى ما فى الكلمة من قراءات يحتملها الرسم ، أو ما فيها من قراءة واحدة تستدعى أن تكتب بصورتها التى لا تحتمل ما سواها ؛ وقد نقل المؤلف نفسه بعض ذلك فى مثل « قال » حيث كتبت فى بعض المواضع بالألف وهى المواضع التى قرئت فيها قال فقط ، مثل « وإذ قال ابرهيم » . « وإذ قال موسى لفتيه » أما المواضع التى يقرأ فيها قال أو قل فقد كتبت فيها بدون الف ثم وضعت المدة تنبيها على قراءة الألف كما فى قوله تعالى « قال أو لو جئتكم بأهدى مما وجدتم عليه آباءكم » و « قال رب احكم بالحق» ومع نقله لهذا فإنه يتعقبه بما يزعم أنه يبطله ، والله يعلم إنه لمن المبطلين .

وقد سار المؤلف على طريقته ، فاختار من الأقوال ما يؤيد رأيه فى ذلك ، ولم يعبأ بما رد به العلماء على تلك الأقوال ؛ شأن المتعصب لفكرة لا يريد أن يفتح عينيه إلا على ما يؤيدها ويروجها ، وليس هذا شأن المنصفين من الباحثين .

ويحسن بنا فى هذا المقام أن نورد فتوى ذات شأن من علماء أجلاء ، هم أعضاء

لجنة الفتوى بالأزهر فى موضوع رسم المصحف ، وبها يتبين القول الفصل فى هذا الباب :

جاء الى لجنة الفتوى بالجامع الأزهر الشريف اقتراح خاص بطبع المصحف الكريم على كيفية خاصة ، أساسها أن يكون بالرسم الكتابى العادى المتبع الآن بالأزهر الشريف وفروعه وجميع المعاهد العلمية بمصر والبلاد العربية إسلامية وغير إسلامية .

وقد أجابت اللجنة فى هذا الموضوع بما نصه :

وأما طبع المصحف الكريم على قواعد الرسم الكتابى العادى المتبع الآن ، فاللجنة ترى لزوم الوقوف عند المأثور من كتابة المصحف ومجائه ؛ وذلك لأن القرآن الكريم كتب به وقت نزوله على النبى صلى الله عليه وسلم ، ومضى عهده صلى الله عليه وسلم والقرآن على هذه الكتبة لم يحدث فيها تغيير ولا تبديل ، وقد كتبت به مصاحف عثمان ، ووزعت على الأمصار لتكون إماما للمسلمين ، وأقر أصحاب النبى صلى الله عليه وسلم عمل عثمان رضى الله عنه ، ولم يخالفه أحد فيما فعل ، واستمر المصحف مكتوبا بهذا الرسم فى عهـــد بقية الصحابة والتابعين وتابعى التابعين والأئمة المجتهدين فى عصورهم المختلفة ، ولم ينقل عن أحد من هؤلاء جميعا أنه رأى تغيير هجاء المصحف عما رسم به أولا الى تلك القواعد التى حدثت فى عهد ازدهار التأليف والتدوين فى البصرة والكوفة ، بل ظل مصطلح القرآن قائما مستقلا بنفسه ، بعيدا عن التأثر بتلك القواعد .

ولا ريب أنه وجد فى تلك العصور المختلفة أناس يقرءون القرآن ولا يحفظونه ، وهم فى الوقت نفسه لا يعرفون من الرسم إلا ما وضعت قواعده فى عصر التأليف والتدوين ، وشاع استعمالها بين الناس فى كتابة غير القرآن ، ولم يكن وجود هؤلاء مما يبعث الأئمة على تغيير رسم المصحف بما تقضى به تلك القواعد .

« قال العلامة نظام الدين النيسابورى فى كتابه « غرائب القرآن ورغائب الفرقان » ما نصه : « وقال جماعة من الأئمة : إن الواجب على القراء والعلماء

وأهل الكتاب أن يتبعوا هذا الرسم فى خط المصحف ، فإنه رسم زيد بن ثابت ، وكان أمينَ رسول الله صلى الله عليه وسلم وكاتبَ وحيه »

« وجاء فى الإتقان للإمام السيوطى ما نصه :

« وقال أشهب : سئل مالك : هل يكتب المصحف على ما أحدثه الناس من الهجاء ؟ فقال : لا ، إلا على الكتبة الأولى . رواه الدانى فى المقنع ، ثم قال : ولا مخالف له من علماء الأمة . وقال فى موضع آخر : سئل مالك عن الحروف فى القرآن مثل الواو والألف : أترى أن يغيّر من المصحف إذا وجد فيه كذلك ؟ قال : لا ، قال أبو عمرو : يعنى الواو والألف المزيدتين فى الرسم المعدومتين فى اللفظ ، نحو « أولوا »

« وقال الإمام أحمد « يحرم مخالفة خط مصحف عثمان فى واو أو ياء أو ألف أو غير ذلك » .

« وقال البيهقى فى شعب الإيمان « من يكتب مصحفا ينبغى أن يحافظ على الهجاء الذى كتبوا به تلك المصاحف ، ولا يخالفهم ، ولا يغير مما كتبوه شيئا ؛ فإنهم كانوا أكثر علما ، وأصدق قلبا ولسانا ، وأعظم أمانة منا ، فلا ينبغى أن نظن بأنفسنا استدراكا عليهم » اهـ

« وقد جاء فى فقه الحنابلة ما يؤيد نقل السيوطى فى الإتقان عن الإمام أحمد بن حنبل .

« وجاء فى حواشى المنهج فى فقه الشافعية : إن كلمة « الربا » تكتب بالواو والألف ، كما جاء فى الرسم العثمانى ، ولا تكتب فى القرآن بالياء أو الألف ، لأن رسمه سنة متبعة .

« وجاء فى المحيط البرهانى فى فقه الحنفية : إنه ينبغى ألا يكتب المصحف بغير الرسم العثمانى .

« على أن قواعد الإملاء التى حدثت فى عهد التأليف والتدوين لم يتفق عليها واضعوها ، بل اختلفوا فى رسم كثير من الكلمات ، كما هو مدوّن فى مواضعه ؛ وهى بعد ذلك عرضة للتغيير والتبديل ، وقد صارت اليوم موضع شكوى وتفكير

نظراً لما فيها من كتابة أحرف لا وجود لها فى النطق ، وترك أحرف منطوق بها ؛ فلا ينبغى والحالة هذه أن يخضع القرآن فى رسمه لهذه القواعد المختلف فيها ، والتى هى عرضة للتغيير والتبديل .

« وأما ما يراه أبو بكر الباقلانى من أن الرسم العثمانى لا يلزم أن يتبع فى كتابة المصحف ، فهو رأى ضعيف ، لأن الأئمة فى جميع العصور المختلفة درجوا على التزامه فى كتابة المصاحف ، ولأن سد ذرائع الفساد مهما كانت بعيدة ، أصل من أصول الشريعة الإسلامية التى تبنى الأحكام عليها ؛ وما كان موقف الأئمة من الرسم العثمانى إلا بدافع هذا الأصل العظيم ، مبالغة فى حفظ القرآن وصونه .

« وأما ما ذكره صاحب الاقتراح من أن كثيرا من المتعلمين لا يحفظون القرآن ولا يحسنون قراءته فى المصحف ، لعدم معرفتهم الرسم العثمانى ، فاللجنة ترى ـ تسهيلا للقراءة على هؤلاء ـ أن ينبه فى ذيل كل صفحة على ما يكون فيها من الكلمات المخالفة للرسم المعروف .

« على أن الأمر أهون مما يتصوره المقترحون للتغيير : لأن رسم المصحف العثمانى لا يخالف قواعد الإملاء المعروفة إلا فى كلمات قليلة معدودة ، ومع ذلك فليست هذه المخالفة مما تحدث شيئا من اللبس على القارىء المتأمل ، لأنها إما بحذف حرف ، كحذف الألف فى « بسم الله الرحمن الرحيم » أو زيادة حرف ، كزيادة الواو والألف فى « أولوا » أو إبدال حرف من حرف كرسم « الصلوة » بالواو بدلا من الألف ، أو وصل ما حقه الفصل ، مثل وصل « إن » بما الموصولة كما فى قوله تعالى : « إنما توعدون لآت » ، أو فصل ما حقه الوصل كفصل « فى » الجارة من « ما » الموصولة ، مثل « فى ما فعلن فى أنفسهن » . وواضح أن مثل هذا لا يشتبه على أحد أن ينطق به صحيحا .

« وإن من يطلع على التعريف بالمصحف الذى أشير إليه فيما سبق ، يستطيع أن يتعرف تلك الكلمات بسهولة ، والله أعلم »

٥ من ذى الحجة سنة ١٣٥٥ — رئيس لجنة الفتوى

١٦ من فبراير سنة ١٩٣٧ — محمد عبد اللطيف الفحام

ثانيا — القراءات

كما طافت برأس المؤلف فكرة وجوب كتابة المصحف بالرسم الحديث فارتكب فى سبيلها كل صعب ، واقتحم كل حمى ، طافت بذهنه أيضا فكرة أخرى هى وجوب الاقتصار على قراءة واحدة ، وأن ما يتناوله القراء من القراءة بالقراءات السبع المعروفة غير جائز ، لأن فيه تضييعاً للقرآن ، وتعقيدا لمعانيه ، يتنافى مع قوله تعالى : « ولقد يسرنا القرآن للذكر فهل من مدكر » .

طافت بذهن المؤلف هذه الفكرة فارتكب فى سبيل تبريرها هى أيضا عدة أخطاء ما كان له أن يجترىء عليها :

١ — فمن ذلك أنه فهم من صنيع عثمان رضى الله عنه حين أمر بكتابة المصحف جمع الناس فيه على أمر جامع ، أنه بهذا أبطل القراءات ، وأوجب على الناس أن يقرءوا بقراءة واحدة ، وقد وافقه على ذلك زهاء اثنى عشر ألفا من الصحابة . والذى جر المؤلف إلى هذا الفهم ما جاء فى الروايات التى ذكرت هذا الشأن ، وخلاصتها — كما أوردها المؤلف فى (ص ٣٨) : لما كانت خلافة عثمان رضى الله عنه اختلف الناس فى قراءة القرآن ، فقدم حذيفة بن اليمان على عثمان وقال له : « يا أمير المؤمنين إن الناس قد اختلفوا فى القرآن ، وإن اختلافهم ليوشك أن يكون كاختلاف اليهود والنصارى ، حتى إن الرجل ليقوم فيقول : هذه قراءة فلان ، ويقوم الآخر فيقول : هذه قراءة فلان .

وقد أخذ أهل البصرة عن أبى موسى الأشعرى ، وأهل الكوفة عن عبد الله ابن مسعود ، وأهل دمشق عن أبىّ بن كعب ، وأهل حمص عن المقداد بن الأسود .

وقد كان كل قطر من هذه الأقطار يدّعى أنه أهدى سبيلا ، وأقوم طريقا ، فخشى عثمان رضى الله تعالى عنه هذا الاختلاف ، وجمع الناس — وكانوا يومئذ زهاء اثنى عشر ألفا — فقال عثمان : ما تقولون ؟ لقد بلغنى أن بعضهم يقول : قراءتى خير من قراءتك ، وهذا يكاد أن يكون كفراً ، قالوا : فما ترى ؟ قال : أن يجمع الناس على مصحف واحد ، فلا يكون فرقة ، ولا اختلاف ، قالوا : نعم ما رأيت .

فأرسل عثمان رضى الله تعالى عنه الى حفصة أن أرسلى إلينا بالصحف ، فننسخها فى المصاحف ، ثم نردها إليك ، فأرسلت إليه حفصة بالصحف ، فأرسل الى زيد ابن ثابت ، وعبد الله بن عمرو بن العاص ، وعبد الله بن الزبير ، وعبد الله بن عباس ، وعبد الله بن الحارث بن هشام ، وأبىّ بن كعب ، فقال لهم : انسخوا هذه الصحف فى مصحف واحد . وقال للنفر القرشيين : إن اختلفتم أنتم وزيد بن ثابت ، فاكتبوه على لسان قريش ، فإنما نزل بلسانها . ففعلوا ما أمرهم به عثمان رضى الله تعالى عنه ، حتى إذا نسخوا الصحف فى المصاحف ـ وقد كانت أربعاً ـ بعث عثمان الى كل أفق بمصحف من تلك المصاحف ، فوجه الى الكوفة إحداها ، وإلى البصرة أخرى ، وإلى الشام الثالثة [1] ، وأمسك عنده المصحف الرابع ؛ ثم أمر بما سوى ذلك أن يحرق بعد أن استأذن حفصة فى حرقها .

وقد علق على هامش الصفحة التى فيها هذا الكلام بقوله : إن أمر عثمان بحرق المصاحف التى تخالف مصحفه فى القراءة دليل قاطع على وجوب القراءة الواحدة بقراءة قريش وترك ما عداها وهذا ما نقول به .

فهم المؤلف من ذكر القراءات هنا أن المراد بها القراءات السبع المعروفة لنا الآن ، وفهم من قول عثمان للنفر القرشيين : إن اختلفتم أنتم وزيد بن ثابت فى شىء ، فاكتبوه على لسان قريش فإنما نزل بلسانها ، ومن أمره بحرق المصاحف التى تخالف مصحفه فى القراءة ـ أن عثمان أوجب القراءة الواحدة بقراءة قريش ، وترك ما عداها . وسمى المؤلف ذلك دليلا قاطعاً ؛ وكان على المؤلف قبل أن يسرع بهذا الحكم الذى استنبطه من صنيع عثمان أن يفطن الى أمور :

أولها : ما جاء فى هذه الروايات من أن أهل البصرة أخذوا القرآن عن أبى موسى الأشعرى ، وأهل الكوفة عن عبد الله بن مسعود ، وأهل دمشق عن أبى بن كعب ، وأهل حمص عن المقداد بن الأسود .

فمنشأ الخلاف إذن هو هذه القراءات التى انفرد بها بعض الصحابة ، ولم تكن

(١) هكذا كتب المؤلف : « أربعا » و « إحداها » و « أخرى » و « الثالثة » ، كأن الحديث عن مؤنث ، وإنما هو عن المصحف !

مجمعا عليها ، والشأن فيما يروى آحادا أن يقع الاختلاف عليه ، وأن يقول القائلون فيه : قراءتى خير من قراءتك ، ونحو ذلك .

وقد عقد المؤلف نفسه فصلا عن القراءات التى كان بعض الأصحاب يقرأ بها (ص ١٠) فذكر قراءة عمر « غير المغضوب عليهم وغير الضالين » و « الحى القيام » و « فى جنات يتساءلون يا ثلان ما سلكك فى سقر » وقراءة على « آمن الرسول بما أنزل إليه وآمن المؤمنون » وقراءة أبى « فما استمتعتم به منهن الى أجل مسمى فآتوهن أجورهن فريضة » وغير ذلك من قراءات أبى وعبد الله بن مسعود وعبد الله بن عباس وعبد الله بن الزبير وما جاء فى مصاحف بعض الصحابة كمصحف عبد الله عمرو ومصحف عائشة ومصحف حفصة ومصحف أم سلمة .

عقد المؤلف نفسه هذا الفصل ؛ فكان عليه أن يتنبه إلى أن عثمان خشى تفرق الناس بهذه القراءات الآحادية ، وبهذه المصاحف المختلفة ؛ فلذلك كتب المصحف وأثبت فيه ما تواتر عن الرسول صلى الله عليه وسلم دون ما انفرد به الآحاد .

وبهذا يتبين أن عثمان بصنيعه لم يتعرض للقراءات السبع المروية عن الرسول صلى الله عليه وسلم بطريق التواتر .

ثانيا : أن عثمان وكتاب المصحف رضى الله عنهم قد كتبوه برسم ملاحظ فيه احتماله للقراءات المتعددة ، وقد اتخذ ذلك فيما بعد ركنا فى صحة القراءة ، حيث قال العلماء فى بيان أركان القراءة الصحيحة : إنها التى يتوافر فيها ثلاثة أركان : موافقتها وجها من أوجه النحو ، واحتمال الرسم العثمانى لها ، وصحة سندها ، فإن خالفت الرسم المجمع عليه فهى قراءة شاذة . ويوضح ذلك الإمام ابن الجزرى حيث يقول « كملك يوم الدين » فإنه كتب فى الجميع ، أى فى مصاحف عثمان ، بلا ألف ، وقراءة الحذف توافقه تحقيقاً ، وقراءة الألف توافقه تقديراً ، لحذفها فى الخط اختصارا . وقد يوافق اختلاف القراءات الرسم تحقيقاً نحو « تعلمون » ، بالتاء والياء ونحو ذلك مما يدل تجرده عن النقط والشكل فى حذفه وإثباته على فضل عظيم للصحابة رضى الله عنهم فى علم الهجاء خاصة ، وفهم ثاقب فى تحقيق كل علم . وانظر كيف كتبوا الصراط بالصاد المبدلة من السين وعدلوا عن السين التى هى الأصل

فتكون قراءة السين ـ وإن خالفت الرسم من وجه ـ قد أتت على الأصل فيعتدلان، وتكون قراءة الإشمام محتملة ، ولو كتب ذلك بالسين على الأصل لفات ذلك ، وعدت قراءة غير السين مخالفة للرسم والأصل ، ولذلك اختلف فى « بسطة » الأعراف دون « بسطة » البقرة ، لكون حرف البقرة كتب بالسين ، والأعراف بالصاد (الإتقان ص ٩٥) .

وبهذا يتبين أن كتابة المصحف العثمانى لم يقصد بها منع القراءات كما أراد المؤلف أن يزعم ، بل على العكس من ذلك جاءت محتملة لهذه القراءات ، حتى جعل العلماء موافقة القراءة للرسم العثمانى ـ ولو احتمالا ـ شرطا فى صحة القراءة .

ولكن المؤلف يضرب عن ذلك كله صفحا ، ولا يعتد إلا بما فهمه هو دون ما فهمه هؤلاء العلماء ، وأيدهم عليه الواقع العملى ، فى تلقى الأمة لهذه القراءات المختلفة بالقبول ، بعد كتابة المصحف العثمانى .

ثالثها : ما ذكره القاضى أبو بكر فى الانتصار من قوله : « لم يقصد عثمان قصد أبى بكر فى جمع نفس القرآن بين لوحين ، وإنما قصد جمعهم على القراءات الثابتة المعروفة عن النبى صلى الله عليه وسلم وإلغاء ما ليس كذلك ، وأخذهم بمصحف لاتقديم فيه ولا تأخير ، ولاتأويل أثبت مع تنزيل ، ولا منسوخ تلاوته كتب مع مثبت رسمه ، ومفروض قراءته وحفظه ، خشية دخول الفساد والشبهة على من يأتى بعد (الاتقان ص ٥٧) .

كل هذا يدل على أن عثمان لم يلغ القراءات المروية تواترا عن النبى صلى الله عليه وسلم ـ وحاشاه ـ ولكنه ألغى ما يجر الى الخلاف والنزاع مما هو آحادى أو شرح أو تفسير ظن قراءة ، وخشى التباس الأمر فيه .

ولو تنبه المؤلف إلى هذا لما وقع فيما وقع فيه .

على أنه ثبت عن عثمان أنه كتب عدة مصاحف لاحظ فى رسمها وجوه القراءات المختلفة ، مثل « تجرى تحتها الأنهار » و « من تحتها الأنهار » ونحو ذلك .

٢ ـ ومن ذلك أن المؤلف يعزو اختلاف القراء إلى اختلاف رسم المصحف ،

وزعم أنه قد التبس على بعضهم رسم بعض الكلمات بالياء مكان الألف كقوله تعالى « مجريها » و « موسى » و « يحيى » و « الضحى » و « سجى » و « قلى » و « يخشى » و « تجلى » و « الأشقى » و « الكبرى » و « ضحيها » و « تليها » وأمثال ذلك ، فأراد أن يتوسط بين الألف والياء فأمال (ص ١٢٢) .

وهو يوهم بهذا أن قراءة الإمالة فى هذه الكلمات ليس لها سند من تلق وسماع ومشافهة ، وليست لغة معروفة ، وإنما سندها الرسم فقط ، أى وهو غير حجة فى ذاته ، لأن الصحابة قد تخبطوا فيه ، على زعمه .

٣ ـ ومن ذلك أنه أورد ما رواه بعض العلماء فى معنى حديث « إن هذا القرآن نزل على سبعة أحرف » وقال (فى ص ١٣١) :

« وقد زعم بعض القراء أن معنى حديث : « إن هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف فاقرءوا ماتيسر منه » هو القراءات السبع ، وهذا القول إن دل على شىء فلا يدل إلا على سعة جهل قائليه ، وقلة تبصرهم . قال أبو شامة : ظن قوم أن القراءات السبع الموجودة الآن هى التى أريدت فى الحديث ، وهو خلاف إجماع أهل العلم قاطبة ، وإنما يظن ذلك بعض أهل الجهل . وقال مكى : من ظن أن قراءة هؤلاء القراء كنافع وعاصم وأمثالهم هى الأحرف السبعة التى فى الحديث ، فقد غلط غلطا عظيما » .

وهو بهذا يوهم أن القراءات لم ينزل بها القرآن ، وأنها شىء غير الأحرف السبعة التى أنزل الله عليها كتابه ، مع أن الإتقان ـ وهو فى أغلب الظن كل ما لدى المؤلف من مراجع ـ يذكر هذه الرواية عن مكى ، ثم يتبعها بقوله ، أى قول مكى نفسه : « ويلزم من هذا أيضا أن ما خرج عن قراءة هؤلاء السبعة مما ثبت عن الأئمة غيرهم ، ووافق خط المصحف ، ألا يكون قرآنا ، وهذا غلط عظيم » (الإتقان ص ١٠١) .

وبهذا قد تبين أن تخطئة العلماء لمن فسر الأحرف السبعة فى الحديث بالقراءات السبع ، ليس معناها أن القراءات السبع مخالفة للأحرف السبعة ، وإنما معناها أن الأحرف السبعة لا تنحصر فى القراءات السبع

وهكذا يقلب المؤلف بفهمه الخاطىء ما يريده العلماء من أقوالهم ، أو يقتطع من أقوالهم ما يؤيد به مراده ، ويكتم باقيه ، لأنه ليس فى مصلحته ؛ وما هكذا يكون البحث والإنصاف .

وقد عقد القرطبى فصلا فى الجزء الأول من تفسيره يوضح فيه ذلك ، جاء فيه :

« قال كثير من علمائنا كالداودى ، وابن أبى صفرة وغيرهما : هذه القراءات السبع التى تنسب لهؤلاء القراء السبعة ليست هى الأحرف السبعة التى اتسعت الصحابة فى القراءة بها ، وإنما هى راجعة الى حرف واحد من تلك السبعة ، وهو الذى جمع عليه عثمان المصحف . ذكره ابن النحاس وغيره . وهذه القراءات المشهورة هى اختيارات أولئك الأئمة القراء ، وذلك أن كل واحد منهم اختار فيما روى وعلم وجهه من القراءات ما هو الأحسن عنده والأولى ، فالتزمه طريقة ، ورواه وأقرأ به ، واشتهر عنه ، وعرف به ، ونسب إليه ، فقيل : حرف نافع ، وحرف ابن كثير ، ولم يمنع واحد منهم اختيار الآخر ، ولا أنكره ، بل سوغه ، وجوزه ، وكل واحد من هؤلاء السبعة روى عنه اختياران أو أكثر ، وكل صحيح وقد أجمع المسلمون فى هذه الأعصار على الاعتماد على ما صح عن هؤلاء الأئمة ، مما رووه ورأوه من القراءات ، وكتبوا فى ذلك مصنفات ؛ فاستمر الإجماع على الصواب ، وحصل ما وعد الله به من حفظ الكتاب ، وعلى هذا الأئمة المتقدمون ، والفضلاء المحققون : كالقاضى أبى بكر بن الطيب ، والطبرى وغيرهما . وقال ابن عطية : ومضت الأعصار والأمصار على قراءة السبعة ، وبها يصلى ، لأنها ثبتت بالإجماع » (تفسير القرطبى ج ١ ص ٤٦ — ٤٧) .

٤ — ومن ذلك أنه حمل على القراء حملة منكرة ليس لها أساس من الحق ، وقد سوى فى ذلك بين جميع القراء ، وهم الذين يسرهم الله لحمل أعظم أمانة ألقى بها الى الأمة الإسلامية ، فلولاهم ولولا تلقيهم وحفظهم وعنايتهم بتجويد كتاب الله ، وتقويم حروفه ؛ لاختلت ناحية هامة متصلة بالقرآن الكريم ، هى ناحية التلاوة والأداء ، وما لها من كيفيات .

وينبغي أن يعلم المسلمون أن الله كما حفظ بالقرآن الكريم في ألفاظه ومعانيه لغة العرب ، وصانها من التدهور ، كذلك حفظ به لهجتها في الأداء ، وصانها من الانحلال أو الاندماج في اللهجات الأعجمية ، وما ذلك إلا بعلم التجويد والقراءات .

ولكن المؤلف يسخر بهذا كله ، ويعتبره تعقيدا للقرآن ، ويعتبر صنيع القراء في شأنه عبثا ، بل احتكارا للقرآن حتى يحتاج إليهم الناس فيه .

لذلك نراه حين يذكر القراء في مقدمة كتابه ، يرميهم بأنهم قوم « يتعالمون بتعجيز الناس وتوقيفهم عن تلاوة آي ربهم ... وعلم الله تعالى أنهم صادون عن القرآن ، عاصون للرحمن ، مستوجبون للخذلان والحرمان . فلم ينزل الله تعالى كتابه الكريم السهل السمح ، ليهتدوا به وحدهم ، وليكون وقفا عليهم ، ولم يجعله طلسما لا تحل رموزه ، ولا تفتح كنوزه إلا لأقلية ضئيلة ، لم تنل من العلم قطرة ، ولا من الفهم ذرة ، وينادون بكفر من يأخذ عن غير طريقهم » ، وإلحاد من يقرؤه بغير نفعهم : وكأني بهم يريدون أن يعيدوا عهد بيع صكوك الغفران ، الذي فعله بعض رؤساء الكنيسة في غابر الأزمان ، ومن قبل قال الصادق المصدوق عليه أفضل الصلاة وأتم السلام : « أكثر منافق هذه الأمة قراؤها » ، ولم يقل أحد مطلقا — ممن تبرأ من الجهل ، وانتسب إلى العلم — بأن القرآن الكريم ، إنما هو بأحرفه واسمه ، وهيكله ورسمه . لا ، إنما القرآن بمنطقه وفهمه ، ولم ينزل إلا لمعرفة معانيه ، وتبيان مراميه ، واتباع أوامره واجتناب نواهيه « وأنزلنا إليك الذكر لتبين للناس ما نزل إليهم ولعلهم يتفكرون » [ص ١٠ من الفرقان]

ونراه يعقد فصلا بعنوان « تعسف القراء وتنطعهم » يردد فيه ما زعمه من قبل من أن عثمان قد ألغى جميع القراءات إلا قراءة واحدة ، ثم يزعم أن بعض القراءات تشوه معاني القرآن ، ويضرب لذلك أمثلة : كإبدال الصاد زايا ، في « اهدنا الصراط المستقيم » ، وهو بهذا يعرض عما ينبغي للقرآن من تنزيه وتكريم واحترام ، فيستغل ما أسعفته به اللغة العامية من معان تعرفها هي ولا تعرفها الفصحى ، لتشويه القرآن .

وهل لوحظ فى لغة القرآن الفصيحة العالية ألا تتشابه فى بعض ألفاظها بما حرفه العامة ، وأرادوا به معانى خاصة ؟

ألا إن هذا لأشبه بالمزح ، منه بالعلم والبحث .

ولقد أسرف المؤلف فى تناول هذا الموضوع بأسلوب المزح الثقيل ، والسخرية الطائشة ، فجعل يصور حركات المد والغن والإشمام تصويرا منفرا ، حتى قال عمن يأتون « بالإشمام » فى مثل قوله تعالى : « مالك لا تأمنا على يوسف » : إنها حركات بهلوانية ، غير مفهومة ، وغير معلومة ، بل غير لازمة ، كحركات القردة والمهرجين » (ص ٢٤) .

وزعم أن القراء يفرطون فى المد والغن ، ويخرجون الحروف من مخارج غير طبيعية ، ويتنطعون فى ذلك تنطعا سمجا ، ويتعسفون تعسفا باردا ... الخ .

وقد ساق لهم فى ذلك مثل الذى يحاول إخراج الضاد من مخرجها فى قوله تعالى : « ولا الضالين » فيطيل ترديدها هكذا : ولا الضا .. ولا الضا .. ولا الضا حتى يفتح الله عليه بإخراج الكلمة لا من لسانه فقط ولا من فمه وحلقه فحسب بل من قصر بطنه ، ويصير مثله فى ذلك كمثل من يريد أن يتقايأ (ص ١٣٧) .

ويقول فى ذلك أيضا : وترى القراء — أثابهم الله — يلزمون القارئين للقرآن بأشياء مرهقة لم ينزل الله تعالى بها سلطانا : كالإظهار والإدغام والإقلاب والإخفاء والإشمام وغير ذلك مما لا حاجة لأحد فى حفظ اسمه ، فضلا عن إتقانه وعلمه ودراسته وإجادته ، ويلزمونهم أيضا بمدود معينة ، قد وزنوها بموازين فى أدمغتهم ليس لها أصل فى العلم أو الدين ولم يقل بها أحد من السلف الصالح أو الخلف الراشد ، ويفرطون فى هذه المدود إفراطا معيبا ، بل ويجعلونها واسطة لأداء النغمات على وجهها ضاربين صفحا عن صحة الأداء وإظهار معانى الكلمات مضيعين بذلك بهجة الألفاظ ورونقها . [ص ١٤١ - من الفرقان]

ويقول : فما بال القراء يلزموننا سماع تلك القراءات ، ويتعبون العامة بتكليفهم فهم ما لم يكلفهم الله تعالى به ؟ ومالنا وتفخيم اللامات وترقيق الراءات وإبدال

الأحرف مكان الأخرى وإدغامها فى بعضها حتى ليكاد السامع لايفهم مايقال وهو من أرق الكلام وأحسن النظام ! هذا غير تعسفهم فى الغن والمد بما يخرج الكلام عن طلاوته واللفظ عن حلاوته ، فتراهم يمططون الأحرف ويمضغون الكلمات ، وهم فى كل ذلك مقيدين (كذا) بفن القراءة - فى عرفهم - ولا يزالون يجوّدون ، ويمدون المد على أصابعهم ، ويصرفون كل همهم ، ويبذلون كل همتهم فى ذلك بحيث يشغلهم عن تدبر معانى كتاب الله ، ويصرفهم عن الخشوع فى تلاوته ، ويعلم الله تعالى أن القرآن لم ينزل لتتخذه فئة من الناس صناعة لهم ، فيقرءون بما لا يفهم الناس ولا يفهمونه هم أنفسهم ، ويعتقدون أنه هو القرآن ؛ وإذا قرأه غيرهم بما لاتهوى أنفسهم قالوا : إنه ليس بقرآن وليس له حرمة القرآن .

[١٤٤ - ١٤٥ من الفرقان]

وينقد السكت على بعض الكلمات كما فى قوله تعالى : « كلا بل ران » ، « وقيل من راق » ويقول فى ذلك : وهذه السكتات لا معنى لها إطلاقا ، ولا حجة لهم عليها سوى أنهم تلقوها من القراء هكذا . ولعل أصل هذه السكتات أن أحد القراء القدماء تنفس بين الكلمتين أو ابتلع ريقه أو عاقه عن متابعة القراءة عائق فقلدوه فى ذلك بغير فهم ولا علم ، أما أن الله تعالى أنزله هكذا ، وجبريل عليه السلام أقرأه للرسول صلى الله عليه وسلم بهـذا السكت ، فهو ما لا نسلم به مطلقا ولا تجيزه اللغة العربية .

[ص ١٤٩ — الفرقان]

٥ - ولم يقف المؤلف عند هذا الحد ، بل جره الكلام إلى إنكار القراءات المتواترة ؛ فمن ذلك قوله : « ونحن ننكر عليهم - يعنى القراء - أن حفصا قد قرأ بالوقف فى مواضع ، وبالهاء فى مواضع أخر هم تشابه الموضعين وتماثلهما ، فإن أصروا على إسنادها إلى حفص فنحن ننكر على حفص أيضا هذا التصرف » (ص ٧٩)

ومن ذلك قوله وهو بصدد الحديث عن القراءات « وأمثال هـذا كثير وكثير جداً ، وإنه ليضيق صدرى ولا ينطلق لسانى ، ولست بقائل إلا ما قاله القراء من أنها قراءة صحيحة معتمدة ، ونحن إذا سلمنا بهذا القول فإنما نسلم به جدلا .

ونقول إن مثل هذه القراءة التي تضيع من الألفاظ بهجتها وتسلب من الكلمات معانيها وعذوبتها إذا صح سندها وحسنت روايتها فلا يصح استعمالها وقراءتها . ثم قال : ونستطيع أن نقول ونحن آمنون مطمئنون : إن هذه القراءات (يعني قراءة باب يأمركم بالإسكان ، وقراءة والأرحام في أول النساء بالجر ، وليجزى قوما في سورة الجاثية بضم الياء وفتح الزاى ، وقتل أولادهم شركائهم ، ويخرج له يوم القيامة كتابا) وأمثالها ، ليست صحيحة لمنافاتها اللغة العربية ، ومجافاتها نظم القرآن الكريم ، وإن جميع ذلك من خطأ المتلقين في سماعهم ، أو خطأ الكاتبين في كتابتهم » (ص ١٠٥) .

ومنه قوله في صحيفة ١٠٥ عند الكلام على قراءة نبيء بالهمز : وأنا أشهد الله تعالى وملائكته ورسله أن بها أول الجاحدين ، ولكلام القراء أول المكذبين [1] .

وقوله في صحيفة ١١٧ : والذي نستخلصه من كلام الامام الزمخشري (يعني في قراءة الإمام ابن عامر : وكذلك زين لكثير من المشركين قتل أولادهم شركائهم) : أن من القراءات المعتمدة التي بلغت مبلغ التواتر والصحة ما هو خارج عن المعقول ، وغير جائز لغة ، بل وباطل سمج مردود ، ويؤخذ منه أيضاً أن الرسم الأول كان سببا في خطأ ابن عامر وهو أحد القراء السبعة . [وسيأتي الرد على ذلك]

بصور هذه النصوص التي نقلناها — وفي الكتاب كثير من نوعها — مبلغ استهتار المؤلف وجرأته في هذا الشأن الخطير ، دون أن يسوق عليه دليلا أو شبه دليل ، إلا ما يزعم من أن عثمان قد نهى الناس عن القراءات ، كقوله في ص ١٦٦ : « ويهمنا قبل أن نختم باب القراءات أن نشير إلى النهي الصريح الوارد عنها الذي يقطع بعدم جواز القراءة بها في زماننا الآن ، ولا نرى في النهي عن القراءات وعدم الوثوق بها أكثر من أمر عثمان رضي الله تعالى عنه بتركها — وهو من

(١) وقد أيد ذلك بحديث رواه الحاكم في المستدرك وهو حديث متكلم فيه . قال أبو علي الفارسي : ضعف سند هذا الحديث الخ . انظر القرطبي ج ١ - ٤٣١

أجلاء الصحابة رضى الله عنهم — ومثابرة فضلاء الصحابة له وإقرارهم لفعله » .

وقد بيّنا ما فى هذا الفهم من الخطأ الشنيع .

ومما يتصل بذلك قوله « وقد أجمع الامام الطحاوى والقاضى الباقلانى وأبو عمر بن عبد البر وغيرهم من أئمة الكلام ، على أن القراءات جميعها كانت رخصة فى أول الأمر لتيسر القراءة بلغة قريش على كثير من الناس ، ثم نسخت بزوال العذر وتيسر الحفظ وكثرة الضبط وتعلم الكتابة » . [ص ١٦٧ ـ الفرقان]

وما علقه عليه بالهامش من قوله : «وهذا القول من أوجه ما قيل فى القراءات» .

وواضح لكل من له اتصال بهذا الموضوع أن المؤلف فى واد ، والذين ينقل كلامهم فى واد آخر ؛ فهو يتحدث عن القراءات السبع المعروفة ، وهم يتحدثون عن الأحرف السبعة التى كانت مرخصا بها أولا ، وشتان ما بينهما !

والخلاصة أن المؤلف انساق فى سبيل تبرير ما يراه من عدم جواز قراءة القرآن إلا بقراءة واحدة ، انساق فى سبيل تبرير ذلك الى ارتكاب أخطاء تدل على أنه ليس متمكنا من بحثه ، ولا بصيرا بالأسلوب العلمى السليم ، وهو مع ذلك يطلق لنفسه العنان ، فيقتحم ما لا يقتحم ، ويرتكب ما لا يرتكب ، غير آبه بشىء ولا واقف عند حد . أما ما زعمه من إنكار تواتر القراءات عن النبى صلى الله عليه وسلم وإن تواترت عن الأئمة ، فهو زعم لا دليل عليه إلا بعض الأقوال الضعيفة المردودة . والتحقيق أن القراءات متواترة عن النبى صلى الله عليه وسلم ، وأنها وصلت الى هؤلاء الأئمة بطريق التواتر ، وإنما نسبت اليهم لأنهم انقطعوا لإقرائها ، وتخصص كل منهم فى قراءة منها ، يكثف عليها ويقرئها ، دون سواها [1] .

وقد نقل المؤلف عن الزمخشرى أنه قال فى تفسيره عند قوله تعالى : « وكذلك زين لكثير من المشركين قتل أولادهم شركاؤهم » : ـ

« وأما قراءة ابن عامر : « قتلُ أولادَهم شركائهم » برفع القتل ونصب الأولاد وجر الشركاء على إضافة القتل إلى الشركاء ، والفصل بينهما بغير الظرف ؛ فشىء لو كان فى مكان الضرورات ـ وهو الشعر ـ لكان سمجا مردودا ، كما سمج ورد :

(١) ويتبين ذلك مما سنذكره فيما بعد من النصوص .

« زجّ القلوصَ أبي مزادة » ! فكيف به فى الكلام المنثور ! فكيف به فى القرآن المعجز بحسن نظمه وجزالته ! .

والذى حمله على ذلك أنه رأى فى بعض المصاحف : « شركائهم » مكتوبا بالياء . ولو قرأ بجر الأولاد والشركاء — لأن الأولاد شركاؤهم فى أموالهم — لوجد فى ذلك مندوحة عن هذا الارتكاب » .

وقال الإمام الزمخشرى أيضا فى تفسيره عند قوله تعالى « فيغفر لمن يشاء » « ومدغم الراء فى اللام » فيغفّلمن يشاء » لاحن مخطىء خطأ فاحشا ، وراويه عن أبى عمرو مخطىء مرتين ، لأنه يلحن ، وينسب إلى أعلم الناس بالعربية ما يؤذن بجهل عظيم . والسبب فى نحو هذه الروايات قلة ضبط الرواة ، والسبب فى قلة الضبط قلة الدراية » اهـ .

يقول المؤلف: «والذى نستخلصه من كلام الزمخشرى رضى الله تعالى عنه : أن من القراءات المعتمدة : التى بلغت مبلغ التواتر والصحة ، ما هو خارج عن المعقول ، وغير جائز لغة ، بل وباطل سمج مردود . ويؤخذ منه أيضا أن الرسم الأول كان سببا فى خطأ ابن عامر ، وهو أحد القراء السبعة ، المشهود لهم بالحفظ والدقة والدراية ومعرفة العربية ، فكيف بنا الآن بعامة هذه الأمة فى هذا العصر ، حين نكلفهم بأخذ القرآن عن هذا الرسم العقيم ، وبهذا الإملاء السقيم ، وبهذه القراءات المتناقضة الفاسدة

نقل المؤلف هذا الرأى للزمخشرى ، وعلق عليه بهذا الكلام ، ولم يعبأ بما رد عليه به ، وهو مثبت فى هامش تفسير الكشاف نفسه !

ونحن ننقله هنا ليعلم الناس ما فى كلام الزمخشرى من الخطأ :

قال أحمد رحمه الله ـ وهو الإمام ناصر الدين أحمد بن محمد بن المنير المالكى قاضى الإسكندرية ـ فى كتابه الانتصاف تعليقا على قول صاحب الكشاف ما نصه :

لقد ركب المصنف فى هذا الفصل متن عمياء ، وتاه فى تيهاء ، وأنا أبرأ الى الله

وأبرىء حملة كتابه ، وحفظة كلامه مما رماهم به ، فإنه تحيل أن القراء أئمة الوجوه السبعة ، اختار كل منهم حرفا قرأ به اجتهادا لا نقلا ولا سماعا ، فلذلك غلّط ابن عامر فى قراءته هذه ، وأخذ يبين أن وجه غلطه رؤيته الياء ثابتة فى شركائهم ، فاستدل بذلك على أنه مجرور وتعين عنده نصب أولادهم بالقياس ، إذ لا يضاف المصدر الى أمرين معا ، فقرأه منصوبا . وقال المصنف « وكانت له مندوحة عن نسبه الى جره بالإضافة وإبدال الشركاء منه ، وكان ذلك أولى مما ارتكبه — يعنى ابن عامر — من الفصل بين المضاف والمضاف إليه الذى يسمج فى الشعر ، فضلا عن النثر ، فضلا عن المعجز » . فهذا كله كما ترى ظن من الزمخشرى أن ابن عامر قرأ قراءته هذه رأيا منه ، وكان الصواب خلافه والفصيح سواه ؛ ولم يعلم الزمخشرى أن هذه القراءة بنصب الأولاد والفصل بين المضاف والمضاف إليه ، بها يعلم ضرورة أن النبى صلى الله عليه وسلم قرأها على جبريل كما أنزلها الله عليه كذلك ، ثم تلاها النبى صلى الله عليه وسلم على عدد التواتر من الأئمة ، ولم يزل عدد التواتر يتناقلونها ويقرءون بها خلفا عن سلف ، الى أن انتهت الى ابن عامر ، فقرأ أيضا كما سمعها ؛ فهذا معتقد أهل الحق فى جميع الوجوه السبعة : أنها متواترة جملة وتفصيلا عن أفصح من نطق بالضاد صلى الله عليه وسلم . فإذا علمت العقيدة الصحيحة فلا مبالاة بعدها بقول الزمخشرى ولا بقول أمثاله ممن لحن ابن عامر ، فإن المنكر عليه إنما أنكر ما ثبت أنه براه قطعا وضرورة ، ولولا عذر أن المنكر ليس من أهل الشأنين ، أعنى علم القراءة وعلم الأصول ، ولا يعد من ذوى الفنين المذكورين ، لخيف عليه الخروج من ربقة الدين ، وإنه على هذا العذر لفى عهدة خطرة وزلة منكرة تزيد على زلة من ظن أن تفاصيل الوجوه السبعة فيها ما ليس متواترا ، فإن هذا القائل لم يثبتها بغير النقل ، وغايته أنه ادعى أن نقلها لا يشترط فيه التواتر ؛ وأما الزمخشرى فظن أنها تثبت بالرأى غير موقوفة على النقل ، وهذا لم يقل به أحد من المسلمين ، وما حمله على هذا الخيال إلا التغالى فى اعتقاد اطراد الأقيسة النحوية ، فظنها قطعية حتى يرد ما خالفها » . ثم استمر ابن المنيّر فبين أن

هذه القراءة ـ بعد هذا كله ـ لا تخالف النحو [انظر ص ٤٢ ـ ٣ من الكشاف لترى هذا كله فى كتاب الانتصاف المطبوع معه] .

ومثل ذلك ما ذكره الامام أبو نصر الشيرازى حيث حكى فى تفسيره عند قوله تعالى « واتقوا الله الذى تساءلون به والأرحام » كلام الزجاج فى تضعيف قراءة الخفض ، ثم قال : « ومثل هذا الكلام مرد ود عند أئمة الدين ، لأن القراءات التى قرأ بها أئمة القراء ثبتت عن النبى صلى الله عليه وسلم ، فمن رد ذلك فقد رد على النبى صلى الله عليه وسلم واستقبح ما قرأ به ، وهذا مقام محظور لا يقلد فيه أئمة اللغة والنحو . ولعلهم أرادوا أنه صحيح فصيح وإن كان غيره أفصح منه ، فإنا لا ندعى أن كل ما فى القراءات على أرفع درجة من الفصاحة » .

وقال الإمام الحافظ أبو عمرو الدانى فى كتابه جامع البيان عند ذكر « إسكان « بارئكم » و « يأمرُكم » لأبى عمرو بن العلاء : « وأئمة القراء لا تعمل فى شىء من حروف القرآن على الأنقى فى اللغة والأقيس فى العربية ، بل على الأثبت فى الأثر ، والأصح فى النقل ، والرواية إذا ثبتت عندهم لم يردها قياس عربية ولا فشو لغة ، لأن القراءة سنة متبعة ، يلزم قبولها والمصير إليها » .

هذه نصوص حرصنا على نقلها كما هى ، ليعلم أن مؤلف كتاب « الفرقان » قد عمد الى الأقوال الضعيفة والآراء المنبوذة ، فجعل يسوقها ، ويستدل بها ، ويتجاهل ما سواها مما هو هادم لها ، مبين لأوجه الزيف فيها ، كما أنه فهم من صنيع عثمان رضى الله عنه أنه منع القراءات ، وقد بينا أنه لم يمنع قراءة متواترة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وإنما منع ما روى عن طريق الآحاد ، لأن القرآن لا يثبت إلا بالتواتر .

ومما يتصل بهذا الصدد أن المؤلف نقل فى ص ٦٦ من كتابه عن ابن جرير ما نصه : قال ابن جرير الطبرى رضى الله تعالى عنه : ثم لما رأى الإمام أمير المؤمنين عثمان بن عفان رضى الله تعالى عنه اختلاف الناس فى القراءة ، وخاف من تفرق كلمتهم ، جمعهم على حرف واحد وهو هذا المصحف الإمام ، واستوسقت له الأمة على ذلك ، بل أطاعت ورأت أن فيما فعله الرشد والهداية ، وتركت

القراءة بالأحرف السبعة التي عزم عليها إمامها العادل في تركها، طاعة منها له، ونظرا منها لأنفسها ولمن بعدها من سائر أهل ملتها، حتى درست من الأمة معرفتها، وانعفت آثارها، فلا سبيل اليوم لأحد الى القراءة بها، لدثورها وعفو آثارها.. فإن قال من ضعفت معرفته: وكيف جاز لهم ترك قراءة أقرأ هموها رسول الله صلى الله عليه وسلم وأمرهم بقراءتها؟ قيل: إن أمره إياهم بذلك لم يكن أمر إيجاب وفرض، وإنما كان أمر إباحة ورخصة».

ثم علق المؤلف على ذلك بقوله: والطبري وهو أقرب منا لوقت نزول القرآن وقراءة القراءات بأكثر من عشرة قرون ونصف، يقول باندثارها وعفو آثارها وأنها درست من الأمة معرفتها. فمن أين جاءوا لنا بالقراءة والقراءات بعد مضي مئات السنين وانقراض ملايين الملايين.

وقد علق أيضا على كلمة الطبري في هامش ص ١٦٦ بقوله:

لعل الإمام ابن جرير كان يرى تأويل قوله صلى الله عليه وسلم: أنزل القرآن على سبعة أحرف؛ على أنها القراءات السبع، وهو قول لا يتفق مع ما حققناه آنفا عند ذكر هذا الحديث، وماقاله جلة العلماء الفضلاء.

ومن هذا النقل يتبين ما يأتي:

(١) أن المؤلف يأخذ رأي ابن جرير دليلا على مايزعمه من انقراض القراءات السبع بعد جمع عثمان ووجوب تركها. مع أن كلام ابن جرير ليس في هذا وإنما هو في الأحرف السبعة التي كان مرخصا بها من قبل ثم زالت الحاجة إليها، وهذا مبني على رأي ابن جرير في تفسير الأحرف السبعة في الحديث بأنها سبعة أوجه من الألفاظ المختلفة في كلمة واحدة ومعنى واحد، مثل أن يقرأ هلم، وأقبل، وتعال، وعجل، وأسرع، وقصدي ونحوي، ومثل ماروي عن أبي أنه كان يقرأ «كلما أضاء لهم مشوا فيه مروا فيه سعوا فيه»، وما روي عن ابن مسعود من قراءته «للذين آمنوا انظرونا أمهلونا أخرونا».

ولسنا الآن بصدد تفسير معنى حديث الأحرف السبعة ، وهل الرأى فيها ما رآى ابن جرير أو سواه ، وإنما نبهنا على هذا ليعلم أن ابن جرير فى كلامه عن جمع عثمان الناس على حرف واحد - وهو الذى يستند إليه المؤلف - لم يتعرض للقراءات السبع المعروفة ، وإنما قصد الأحرف السبعة على تفسيره هو .

(٢) أن المؤلف يغطى هذه الحقيقة على القراء بما يثبته فى هامش كتابه تعليقا على رأى ابن جرير من قوله : لعل ابن جرير كان يرى تأويل الأحرف السبعة بالقراءات السبع . الخ

وأقل ما يوصف به هذا الصنيع أنه غير لائق .

وهكذا لو تتبعنا نقول هذا المؤلف لوجدناها إما مردودا عليها مبينا بطلانها ، وإما مسوقة منه للاستدلال بها على معنى لا يريده أصحابها . والعجب أن هذا الموضوع موضوع القراءات السبع ، وكلام العلماء فيه ، هو موضوع فنى من أدق الموضوعات ، وأكثرها حاجة إلى حسن النظر وقوة الادراك وتمام الفحص ، ومع ذلك يسمح مثل هذا المؤلف الذى يدل كتابه على مقدار علمه — يسمح لنفسه بأن يتناول بعلى هذا النحو ، وفى مثل هذا الأسلوب من التسرع والتهجم ، والاكتفاء بالنظر السطحى ، كأنه مقال فى جريدة حزبية ، أو دفاع لأحد المحامين لا يقصد به إلا تبرير عمله أمام من وكله ، وإن لجه القراء ورفضه القضاء .

ونحن نسوق هنا بعض النصوص التى كتبها العلماء فى مواضع شتى مما تناوله المؤلف فى شأن القراءات ، ليعلم الناس أى خطأ ارتكب ، وأى حد تجاوز .

قال الحافظ أبو الخير محمد بن محمد الدمشقى الشهير بابن الجزرى فى كتابه النشر : « إن الاعتماد فى نقل القرآن ، على حفظ القلوب والصدور ، لا على حفظ المصاحف والكتب ، وهذه أشرف خصيصة من الله تعالى لهذه الأمة . ففى الحديث الصحيح الذى رواه مسلم أن النبى صلى الله عليه وسلم قال : « إن ربى قال لى قم فى قريش فأنذرهم ، فقلت له : رب إذن يثلغوا رأسى — أى يشدخوه — حتى يدعوه خبزة ، فقال : [إن] مبتليك ومبتل بك ومنزل عليك كتابا لا يغسله الماء تقرؤه

نائماً ويقظان ، فابعث جنداً أبعث مثلهم ، وقاتل بمن أطاعك من عصاك ، وأنفق ينفق عليك » فأخبر تعالى أن القرآن لا يحتاج فى حفظه الى صحيفة تغسل بالماء ، بل يقرءونه فى كل حال كما جاء فى صفة أمته « أناجيلهم فى صدورهم » وذلك بخلاف أهل الكتاب الذين لا يحفظونه إلا فى الكتب ، ولا يقرءونه كله إلا نظرا ، لا عن ظهر قلب ؛ ولما خص الله تعالى بحفظه من شاء من أهله أقام له أئمة ثقات تجردوا لتصحيحه ، وبذلوا أنفسهم فى إتقانه ، وتلقوه عن النبى صلى الله عليه وسلم حرفا حرفا ، لم يهملوا منه حركة ، ولا سكونا ولا إثباتا ولا حذفا ، ولا دخل عليهم فى شىء منه شك ولا وهم » (النشر ص ٦)

ثم ذكر ابن الجزرى خبر كتابة عثمان للصحف ، وجاء فيه ما نصه :

« وأجمعت الأمة المعصومة من الخطأ على ما تضمنته هذه المصاحف وترك ما خالفها من زيادة ونقص وإبدال كلمة بأخرى مما كان مأذونا فيه توسعة عليهم ، ولم يثبت عندهم ثبوتا مستفيضا أنه من القرآن ، وجردت هذه المصاحف جميعها من النقط والشكل ليحتملها ما صح نقله وثبت تلاوته عن النبى صلى الله عليه وسلم ، إذ كان الاعتماد على الحفظ لا على مجرد الخط ، وكان من جملة الأحرف التى أشار اليها النبى صلى الله عليه وسلم بقوله « أنزل القرآن على سبعة أحرف » فكتبت المصاحف على اللفظ الذى استقر عليه فى العرضة الأخيرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم . . . وقرأ كل أهل مصر بما فى مصحفهم ، وتلقوا ما فيه عن الصحابة الذين تلقوه من فى النبى صلى الله عليه وسلم ، ثم قاموا بذلك مقام الصحابة الذين تلقوه عن النبى صلى الله عليه وسلم .

« فمن كان بالمدينة : ابن المسيب ، وعروة ، وسالم ، وعمر بن عبد العزيز ، وسليمان وعطاء ابنا يسار ، ومعاذ بن الحارث ، المعروف بمعاذ القارىء ، وعبد الرحمن ابن هرمز الأعرج ، وابن شهاب الزهرى ، ومسلم بن جندب ، وزيد بن أسلم .

« وبمكة : عبيد بن عمير ، وعطاء ، وطاوس ، ومجاهد ، وعكرمة ، وابن أبى مليكة .

« وبالكوفة : علقمة ، والأسود ، ومسروق ، وعبيدة ، وعمرو بن شرحبيل ،

والحارث بن قيس ، والربيع بن خيثم ، وعمرو بن ميمون ، وأبو عبد الرحمن السلمى ، وزر بن حبيش ، وعبيد بن نضيلة ، وأبو زرعة بن عمرو بن جرير ، وسعيد ابن جبير ، وابراهيم النخعى ، والشعبى .

« وبالبصرة : عامر بن عبد قيس ، وأبو العالية ، وأبو رجاء ، ونصر بن عاصم ، ويحيى بن يعمر ، ومعاذ ، وجابر بن زيد ، والحسن ، وابن سيرين ، وقتادة .

« وبالشام : المغيرة بن أبى شهاب المخزومى صاحب عثمان بن عفان فى القراءة ، وخليد بن سعد صاحب أبى الدرداء .

« ثم تجرد قوم للقراءة والأخذ ، واعتنوا بضبط القراءة أتم عناية حتى صاروا فى ذلك أئمة يقتدى بهم ويرحل إليهم ويؤخذ عنهم ، أجمع أهل بلدهم على تلقى قراءتهم بالقبول ، ولم يختلف عليهم فيها اثنان ، ولتصديهم للقراءة نسبت اليهم .

« فكان بالمدينة : أبو جعفر يزيد بن القعقاع ثم شيبة بن نصاح ، ثم نافع بن أبى نعيم .

« وكان بمكة : عبد الله بن كثير ، وحميد بن قيس الأعرج ، ومحمد بن محيصن .

« وكان بالكوفة : يحيى بن وثاب وعاصم بن أبى النجود ، وسليمان الأعمش ، ثم حمزة ، ثم الكسائى .

« وكان بالبصرة : عبد الله بن أبى إسحاق ، وعيسى بن عمر ، وأبو عمرو بن العلاء ، ثم عاصم الجحدرى ، ثم يعقوب الحضرمى .

وكان بالشام عبدالله بن عامر ، وعطية بن قيس الكلابى ، واسماعيل بن عبدالله ابن المهاجر ، ثم يحيى بن الحارث الذمارى ، ثم شريح بن يزيد الحضرمى .

« ثم إن القراء بعد هؤلاء المذكورين كثروا وتفرقوا فى البلاد ، وانتشروا وخلفهم أمم بعد أمم ، عرفت طبقاتهم ، واختلفت صفاتهم ، فكان منهم المتقن للتلاوة المشهور بالرواية والدراية ، ومنهم المقتصر على وصف من هذه الأوصاف ، وكثر بينهم لذلك الاختلاف ، وقل الضبط واتسع الخرق ، وكاد الباطل يلتبس بالحق ؛ فقام جهابذة علماء الأمة ، وصناديد الأئمة ، فبالغوا فى الاجتهاد ، وبينوا الحق المراد ، وجمعوا الحروف والقراءات ، وعزوا الوجوه والروايات ، وميزوا

بين المشهور والشاذ ، والصحيح والفاذ ، بأصول أصّلوها ، وأركان فصّلوها » .

وقال الإمام أبو محمد مكى فى مصنفه الذى ألحقه بكتاب (الكشف) له : « فإن سأل سائل فقال : ما الذى يقبل من القرآن الآن فيقرأ به ، وما الذى لا يقبل ولا يقرأ به ، وما الذى يقبل ولا يقرأ به ؟ فالجواب : ان جميع ما روى فى القرآن على ثلاثة أقسام : قسم يقرأ به اليوم ، وذلك ما اجتمع فيه ثلاث خلال ، وهى أن ينقل عن الثقات عن النبى صلى الله عليه وسلم ، ويكون وجهه فى العربية التى نزل بها القرآن سائغا ، ويكون موافقا لخط المصحف ، فإذا اجتمعت فيه هذه الخلال الثلاث قرىء به ، وقطع على مغيبه وصحته وصدقه ، لأنه أخذ عن إجماع من جهة موافقة خط المصحف ، وكفر من جحده » الخ .

وقد سئل العلامة قاضى القضاة أبو نصر عبد الوهاب رحمه الله عن قوله فى جمع الجوامع فى الأصول : والسبع متواترة ، مع قوله : والصحيح أن ما وراء العشرة فهو شاذ : إذا كانت العشر متواترة فلم لا قلتم والعشر متواترة بدل قولكم والسبع ؟ فأجاب : « أما كوننا لم نذكر العشر بدل السبع مع ادعائنا تواترها فلأن السبع لم يختلف فى تواترها ، وقد ذكرنا أولا موضع الإجماع ، ثم عطفنا عليه موضع الخلاف . على أن القول بأن القراءات الثلاث غير متواترة فى غاية السقوط ، ولا يصح القول به عمن يعتبر قوله فى الدين » .

وقال فى كتابه (منع الموانع) : اعلم أن السبع متواترة ، والمد متواتر ، والإمالة متواترة ، كل هذا بيّن لا شك فيه . وقول ابن الحاجب « فيما ليس من قبيل الأداء » صحيح لو تجرد عن قوله « كالمد والإمالة » لكن تمثيله بهما أوجب فساده كما سنوضحه بعد ، فلذلك قلنا « قيل ـ أى فى جمع الجوامع ـ ليتبين أن القول بأن المد والإمالة والتخفيف غير متواترة ، ضعيف عندنا ، بل هى متواترة ـ الى أن قال : وإذا عرفت ذلك فكلامنا قاض بتواتر السبع ، ومن السبع مطلق المد والإمالة وتخفيف الهمز بلا شك . وقوله

« مطلق المد » يريد به أن أصل المد جاء متواترا ، أما تقديره بأربع أو ست فليس بمتواتر .

وقدم له استفتاء صورته : ماتقول السادة العلماء أئمة الدين فى القراءات العشر التى يقرأ بها اليوم : هل هى متواترة أو غير متواترة ؟ وهل كلما انفرد به واحد من العشرة بحرف من الحروف متواتر أم لا ؟ وإذا كانت متواترة فما يجب على من جحدها أو حرفا منها ؟

فأجابنى ، ومن خطه نقلت : الحمد لله ؛ القراءات السبع التى اقتصر عليها الشاطبى ، والثلاث التى هى قراءة أبى جعفر وقراءة يعقوب وقراءة خلف ـ متواترة معلومة من الدين بالضرورة ، وكل حرف انفرد به واحد من العشرة معلوم من الدين بالضرورة أنه منزل على رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يكابر فى شىء من ذلك إلا جاهل ، وليس تواتر شىء منها مقصورا على من قرأ بالروايات ، بل هى متواترة عند كل مسلم يقول أشهد أن لا إله إلا الله وأن محمدا رسول الله ، وكان مع ذلك عاميا جلفا لا يحفظ من القرآن حرفا . وهذا تقرير طويل وبرهان عريض لا يسع هذه الورقة شرحه ، وحظ كل مسلم وحقه أن يدين الله تعالى ويجزم نفسه بأن ما ذكرناه متواتر معلوم باليقين لا يتطرق الظنون ولا الارتياب الى شىء منه . والله أعلم كتبه عبد الوهاب بن السبكى الشافعى .

وقال ابن الجزرى فى ضبط وجوه الاختلاف فى القراءات ما نصه :

« وقد تدبرنا اختلاف القراءات كلها فوجدناه لا يخلو من ثلاثة أحوال : (أحدهما) اختلاف اللفظ والمعنى واحد . (والثانى) اختلافهما جميعا مع جواز اجتماعهما فى شىء واحد ، بل يتفقان من وجه آخر لا يقتضى التضاد . فأما الأول فكالاختلاف فى « الصراط ، وعليهم ، ويؤده ، والقدس ، ويحسب » ونحو ذلك مما يطلق عليه أنه لغات فقط . وأما الثانى : فنحو « مالك وملك » فى الفاتحة ؛ لأن المراد فى القراءتين ، هو الله تعالى لأنه مالك يوم الدين وملكه . وكذا « يكذّبون ويكذِبون » لأن المراد بهما هم المنافقون ، لأنهم يكذبون بالنبى صلى الله عليه وسلم ، ويكذبون فى أخبارهم . وكذا « كيف ننشرها » بالراء والزاى ، لأن المراد

بهما هى العظام ؛ وذلك أن الله أنشرها أى أحياها ، وأنشزها أى رفع بعضها إلى بعض حتى التأمت ، فضمن الله تعالى المعنيين فى القراءتين . وأما الثالث : فنحو « وظنوا أنهم قد كذبوا » بالتشديد والتخفيف . وكذا . « وإن كان مكرهم لتزول منه الجبال » بفتح اللام الأولى ورفع الأخرى ، وبكسر الأولى وفتح الثانية . وكذا « للذين هاجروا من بعد ما فتنوا ، وفُتنوا » بالتسمية والتجهيل . وكذا « قال لقد علمت » بضم التاء وفتحها . وكذلك ما قرىء شاذا « وهو يطعم ولا يطعم » عكس القراءة المشهورة . وكذلك « يطعم ولا يطعم » على التسمية فيهما ؛ فإن ذلك كله وإن اختلف لفظا ومعنى وامتنع اجتماعه فى شىء واحد فإنه يجتمع من وجه آخر يمتنع فيه التضاد والتناقض .

فأما وجه تشديد « كذبوا » فالمعنى : وتيقن الرسل أن قومهم قد كذبوهم . ووجه التخفيف : وتوهم المرسل إليهم أن الرسل قد كذبوهم فيما أخبروهم به . فالظن فى الأولى يقين ، والضمائر الثلاثة للرسل . والظن فى القراءة الثانية شك ، والضمائر الثلاثة للمرسل إليهم . وأما وجه فتح اللام الأولى ورفع الثانية من « لتزول » فهو أن يكون أن مخففة من الثقيلة ، أى وإن مكرهم كان من الشدة بحيث تقتلع منه الجبال الراسيات من مواضعها ، وفى القراءة الثانية إن نافية ، أى ما كان مكرهم وإن تعاظم وتفاقم لتزول منه أمر محمد صلى الله عليه وسلم ودين الإسلام . ففى الأولى تكون الجبال حقيقة ، وفى الثانية مجازا . وأما وجه « من بعد ما فتنوا » على التجهيل فهو أن الضمير يعود للذين هاجروا ، وفى التسمية يعود الى « الخاسرون » . وأما وجه ضم التاء فى علمت فإنه أسند العلم الى موسى حديثا منه لفرعون حيث قال « إن رسولكم الذى أرسل إليكم لمجنون » فقال موسى على نفسه « لقد علمت ما أنزل هؤلاء إلا رب السموات والأرض بصائر » فأخبر موسى عليه السلام عن نفسه بالعلم بذلك ، أى أن العالم بذلك ليس بمجنون ، وقراءة فتح التاء ، أنه أسند هذا العلم لفرعون مخاطبة من موسى له بذلك على وجه التقريع لشدة معاندته للحق بعد علمه . وكذلك وجه قراءة الجماعة « يطعم » بالتسمية « ولا يطعم » على التجهيل : أن الضمير فى وهو ، يعود الى الله تعالى ، أى والله تعالى يرزق الخلق ولا يرزقه أحد ، والضمير فى

عكس هذه القراءة يعود الى الولى ، أى والولى المتخذ يرزق ولا يرزق أحدا ، والضمير فى القراءة الثالثة يعود الى الله تعالى ، أى والله يطعم من يشاء ولا يطعم من يشاء ، فليس فى شىء من القراءات تناف ولا تضاد ولا تناقض .

وكل ما صح عن النبى صلى الله عليه وسلم من ذلك فقد وجب قبوله ولم يسع أحدا من الأمة رده ، ولزم الإيمان به وأن كله منزل من عند الله ، إذ كل قراءة منها منزلتها مع الأخرى بمنزلة الآية مع الآية يجب الإيمان بها كلها . واتباع ما تضمنته من المعنى علما وعملا ، لا يجوز ترك موجب إحداهما لأجل الأخرى ، ظنا أن ذلك تعارض . وإلى ذلك أشار عبد الله بن مسعود رضى الله عنه بقوله : « لا تختلفوا فى القرآن ولا تتنازعوا فيه ، فإنه لا يختلف ولا يتساقط ، ألا ترون أن شريعة الاسلام فيه واحدة ، حدودها وقراءتها ، وأمر الله فيها واحد ، ولو كان من الحرفين حرف يأمر بشىء ينهى عنه الآخر ، كان ذلك الاختلاف ، ولكنه جامع ذلك كله ؛ ومن قرأ على قراءة فلا يدعها رغبة عنها ، فإنه من كفر بحرف منه كفر به كله » .

وقال فى فائدة اختلاف القراءات وتنوعها ما نصه : « وأما فائدة اختلاف القراءات وتنوعها فإن فى ذلك فوائد غير ما قدمنا من سبب التهوين والتسهيل والتخفيف على الأمة .

ومنها : ما فى ذلك من نهاية البلاغة ، وكمال الإعجاز ، وغاية الاختصار وجمال الإيجاز ، إذ كل قراءة بمنزلة الآية ، إذ كان تنوع اللفظ بكلمة تقوم مقام آيات ، ولو جعلت دلالة كل لفظ آية على حدتها لم يخف ما كان فى ذلك من التطويل .

ومنها : ما فى ذلك من عظيم البرهان وواضح الدلالة ، إذ هو مع كثرة هذا الاختلاف وتنوعه لم يتطرق إليه تضاد ولا تناقض ولا تخالف ، بل كله يصدق بعضه بعضا ، ويبين بعضه بعضا ، ويشهد بعضه لبعض ، على نمط واحد ، وأسلوب واحد ، وما ذاك إلا آية بالغة وبرهان قاطع على صدق من جاء به ، صلى الله عليه وسلم .

ومنها : سهولة حفظه وتيسير نقله على هذه الأمة ، إذ هو على هذه الصفة من البلاغة والوجازة ، فإنه من يحفظ كلمة ذات أوجه ، أسهل وأقرب الى فهمه وأدعى

لقبوله من حفظه جملا من الكلام تؤدى معانى تلك القراءات المختلفات ، لا سيما فيما كان خطه واحدا ، فإن ذلك أسهل حفظا ، وأيسر لفظا .

ومنها : إعظام أجور هذه الأمة من حيث إنهم يفرغون جهدهم ليبلغوا قصدهم فى تتبع معانى ذلك واستنباط الحكم والأحكام من دلالة كل لفظ ، واستخراج كمين أسراره وخفى إشاراته ، وإنعامهم النظر وإمعانهم الكشف عن التوجيه والتعليل والترجيح ، والتفصيل بقدر ما يبلغ غاية علمهم ، ويصل إليه نهاية فهمهم « فاستجاب لهم ربهم أنى لا أضيع عمل عامل منكم من ذكر وأنثى » . والأجر على قدر المشقة .

ومنها : بيان فضل هذه الأمة وشرفها على سائر الأمم ، من حيث تلقيهم كتاب ربهم هذا التلقى ، وإقبالهم عليه هذا الإقبال ، والبحث عن لفظة لفظة ، والكشف عن صيغة صيغة ، وبيان صوابه ، وبيان تصحيحه ، وإتقان تجويده ، حتى حموه من خلل التحريف ، وحفظوه من الطغيان والتطفيف ، فلم يهملوا تحريكا ولا تسكينا ، ولا تفخيما ولا ترقيقا حتى ضبطوا مقادير المدات وتفاوت الإمالات ، وميزوا بين الحروف بالصفات ، مما لم يهتد إليه فكر أمة من الأمم ، ولا يوصل إليه إلا بإلهام بارى النسم .

ومنها : ما ادخره الله من المنقبة العظيمة ، والنعمة الجليلة الجسيمة ، لهذه الأمة الشريفة ، من إسنادها كتاب ربها ؛ واتصال هذا السبب الإلهى بسببها ، خصيصة الله تعالى هذه الأمة المحمدية ، وإعظا ما لقدر أهل هذه الملة الحنيفية ، وكل قارئ يوصل حروفه بالنقل إلى أصله ، ويرفع ارتياب الملحد قطعا بوصله ، فلو لم يكن من الفوائد إلا هذه الفائدة الجليلة لكفت ، ولو لم يكن من الخصائص إلا هذه الخصيصة النبيلة لوفت .

ومنها : ظهور سر الله تعالى فى توليه حفظ كتابه العزيز ، وصيانة كلامه المنزل بأوفى البيان والتمييز : فإن الله تعالى لم يخل عصرا من الأعصار ، ولو فى قطر من الأقطار من إمام حجة قائم بنقل كتاب الله تعالى ، وإتقان حروفه ورواياته ،

وتصحيح وجوهه وقراءاته ، يكون وجوده سببا لوجود هذا السبب القويم على مر الدهور ، وبقاؤه دليلا على بقاء القرآن العظيم فى المصاحف والصدور » .

* * *

هذا وقد توافر فى مصاحف عثمان من المزايا مالم يتوافر فى غيرها . وأهمها :

(١) الاقتصار على ما ثبت بالتواتر دون ما كانت روايته آحادا .

(٢) إهمال ما نسخت تلاوته ولم يستقر فى العرضة الأخيرة .

(٣) ترتيب السور والآيات على الوجه المعروف الآن بخلاف صحف أبى بكر رضى الله عنه ، فقد كانت مرتبة الآيات دون السور .

(٤) كتابة المصاحف بطريقة كانت تجمع وجوه القراءات المختلفة والأحرف التى نزل عليها القرآن ، من عدم إعجامها وشكلها ، ومن توزيع وجوه القراءات على المصاحف إذا لم يحتملها الرسم الواحد .

(٥) تجريدها مما ليس قرآنا كالذى كان يكتبه بعض الصحابة فى المصاحف الخاصة شرحا لمعنى ، ونحو ذلك .

وقد استجاب الصحابة لعثمان فحرقوا مصاحفهم ، واجتمعوا جميعا على المصاحف العثمانية ، حتى عبد الله بن مسعود الذى نقل عنه أنه أنكر أولا مصاحف عثمان وأنه أبى أن يحرق مصحفه ، رجع وعاد الى حظيرة الجماعة حين ظهرت له مزايا تلك المصاحف العثمانية واجتماع الأمة عليها وتوحيد الكلمة بها .

وحينئذ طهر الجو الاسلامى من أوبئة الشقاق والنزاع ، وأصبح مصحف ابن مسعود ومصحف أبى بن كعب ومصحف عائشة ومصحف على ومصحف سالم مولى أبى حذيفة ، أصبحت كلها وأمثالها فى خبر كان .

ولم يفعل عثمان ما فعل إلا بعد ان استشار الصحابة ، واكتسب موافقتهم ، بل ظفر بمعاونتهم وتأييدهم وشكرهم . وفى ذلك يروى أبو بكر الأنبارى عن سويد ابن غفلة أنه قال « سمعت على بن أبى طالب كرم الله وجهه يقول : يا معشر الناس : اتقوا الله وإياكم والغلو فى عثمان وقولكم حراق مصاحف ، فوالله ما حرقها

إلا عن ملأ منا أصحابَ رسول الله صلى الله عليه وسلم» . وعن عمر بن سعيد قال : قال على بن أبي طالب رضى الله عنه « لو كنت الوالى وقت عثمان لفعلت فى المصاحف مثل الذى فعل عثمان » .

* * *

ثالثا — الناسخ والمنسوخ

وقد عرض المؤلف فى فصل عقده بعنوان « الناسخ والمنسوخ » الى بعض الأحاديث ، فنقدها بصورة غير كريمة ، كحديث سهلة بنت سهيل امرأة أبى حذيفة ، والأحاديث التى تذكر قوة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وقد نقدت هذه الأحاديث وأمثالها من قبل ، ولكن مقام النبوة كان يقضى على المؤلف بألا يلجأ الى هذا الأسلوب الذى لجأ إليه ، من مثل قوله فى نقد ما روى من أن رسول الله صلى الله عليه وسلم « كان يطوف على نسائه فى الليلة الواحدة بغسل واحد » :

« والحديث كما ترى يرفضه الذوق السليم ، وتمجه النفوس السامية . فإذا ما حاولنا أن نبحث طريق وصوله لراويته ـ أو لراويه ـ عجبنا كل العجب ، وحق لنا أن نعجب ، إذ ليس له سوى طريقين لاثالث لهما :

« أولهما : أن يقول الرسول صلوات الله وسلامه عليه لإحدى زوجاته : لقد مررت فى هذه الليلة على سائر ضرائرك وفعلت بهن كيت وكيت . وهذا ما نستبعد وقوعه من عصاة الأمة وطغاتها ، فما بالنا بأكرم مخلوق تحلى بأعظم الأخلاق ! وحاشا أن يفعل الرسول عليه السلام ما يستوجب اللوم أو ما يوجب الزراية . ولا أحط من أن يذكر مثل هذا أمام إحدى الضرائر .

« ثانيهما : أن يكون دخل عند راوية الحديث فأفضى إليها كما يفضى الرجل إلى امرأته ثم تركها فتبعته فدخل عند إحدى زوجاته الأخريات فنظرت من شق الباب ورأت ما رأت ، وخرج من عند الأخرى الى غيرها فتبعته الأولى

ونظرت إليهما أيضا من شق الباب ، وهكذا حتى طاف على نسائه جميعهن بغسل واحد ، كما جاء فى هذا الحديث المكذوب » .

ونحن نقول للمؤلف : هل من الذوق السليم أن تردد هذه الترديدات النابية فى شأن يتعلق بالرسول الكريم وأمهات المؤمنين ، وما الداعى الى هذا ؟ .

* * *

رابعاً — ترجمة القرآن

تناول المؤلف بعد هذا موضوع « ترجمة القرآن » وعرض للخلاف الذى قام بشأنه بين العلماء والباحثين من قبل ، وقرر أنه درس أدلة القائلين بوجوب الترجمة وأدلة القائلين بمنعها ، وانتهى من هذه الدراسة إلى وجوب الترجمة .

وقد سلم بعد كثير من الاستطراد بأن الترجمة الحرفية أو اللفظية غير ممكنة وغير ميسورة ، وأنه لم يبق سوى ترجمة معانى القرآن ، واقترح لذلك أن تشكل لجنتان : إحداهما لوضع تفسير للقرآن ، والأخرى لترجمة هذا التفسير .

ونظن أننا لسنا فى حاجة إلى بحث هذا الموضوع ، وقد أشبعه العلماء والباحثون منذ عهد قريب ، ولكننا نقول : إن المؤلف لم يأت فيه بجديد يعول عليه ، حتى اقتراح تشكيل اللجنتين ، فان هذا بنفسه هو ما انتهى إليه الرأى حين كانت هذه المسألة معروضة للبحث فى الأزهر منذ سنوات .

والى هذا الحد ينتهى بحثنا عن هذا الكتاب والحمد لله أولا وآخرا ، والصلاة والسلام على سيدنا ومولانا رسول الله وعلى آله وأصحابه أجمعين ؟

رمضان سنة ١٣٦٧ هـ
يوليو سنة ١٩٤٨ م

محمد محمد المدنى	محمد على النجار	عبد الفتاح القاضى
المفتش بالأزهر	المدرس بكلية اللغة العربية	المدرس بمعهد القراءات

فهرس

مقدمة : ص ٣

(٣) الاجتراء على القرآن . (٤) التضليل فى نسبة كتاب الفرقان (٥) الكتاب مجموعة من الأقوال المردودة والمذاهب الباطلة .

رسم المصحف : ص ٥

(٥ - ٨) رمى أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم بالعجز والخطأ فى الرسم - تزييد الروايات الباطلة التى تزعم أن بالقرآن تحريفا فى الهجاء أو لحنا فى القواعد العربية والرد على ذلك

(٨ - ١٠) زعم تغيير الحجاج للمصحف . (١٠) سلف غير صالح للمؤلف . (١٠) رمى العلماء بالشذوذ واختلاق الترهات . (١١) زعمه أن بالمصحف من جهة الرسم تناقضا وبيان خطئه فى ذلك . (١٢) فتوى فى رسم المصحف للجنة الفتوى بالأزهر

القراءات : ص ١٥

(١٥ - ٢١) المؤلف يرى وجوب الاقتصار على قراءة واحدة وإلغاء ما سواها . ويحتج لذلك بفهم خاطىء لما فعله عثمان - بيان اختلاط الأمر على المؤلف فى ذلك وإيراد أقوال العلماء فيه

(٢١ - ٢٣) رميه القراء بالتعسف والتنطع وبيان ما فيه من تجن وإساءة

(٢٣ - ٢٥) انكاره القراءات المتواترة وأوهامه فى ذلك وتمسكه بالآراء الضعيفة الفاسدة

(٢٥ - ٢٨) ما نقله عن الزمخشرى والرد عليه - كلام العلماء فيمن ينقد القراءة بالقواعد

(٢٨ - ٣٠) المؤلف ينقل عن ابن جرير رأيا ويفسده بفهمه

(٣٠ - ٣٨) نصوص عن العلماء فى الموضوعات التى تناولها المؤلف توضح الأمر للقراء

(٣٨) مزايا المصاحف العثمانية واجماع الصحابة عليها حتى الذين كانوا قد توقفوا أولا

موضوعات أخرى تناولها المؤلف ص ٣٩

(٣٩) نقد غير لائق للأحاديث

(٤٠) ترجمة القرآن ورأى المؤلف فيها